



طَلَقَةُ تَنْوِيرٍ

المجلة الثقافية للائحة القومي العربي



العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

طلقة تنوير 66: أين نحن من الثورات الحقيقية؟

المجلة الثقافية للائحة القومي العربي... عدد 1
تشرين ثاني 2019

- الانتهازيون آفة الثورات.. والثورات الحقيقية يحصنها الشرفاء/ كريمة الروبي
- سقوط "الربيع العربي" مجدداً في محراب الأيديولوجيا/ بشار شخاترة
- اللامركزية تونسياً وعربياً: خيار استراتيجي مدعوم إمبريالياً/ عبدالناصر بدروشي
- البعد الاستراتيجي لقضية سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة/ إبراهيم حرشاوي
- الولايات المتحدة الممزقة بين أفولها وحجمها والانعكاسات دولياً وإقليمياً/ إبراهيم علوش
- صناعة الماضي وتخيله: تسليع التراث والهوية... الجزء الثالث/ فارس سعادة
- الصفحة الثقافية: الدراما التركية كمشروع سياسي/ طالب جميل
- قصيدة العدد: التراب المقدس/ محمد الفيتوري
- رسم العدد: في وطن تنهشه الذئاب الإمبريالية، لا بديل عن الوحدة المركزية

لمتابعنا انظر:

لمتابعنا على فيسبوك، ابحث عن:
لائحة القومي العربي/ الصفحة البديلة

روابط صديقة:

موقع الصوت العربي الحر
www.freearabvoice.org

راسلنا على:

arab.nationalist.moderator@gmail.com

طلقة تنوير العدد 66: أين نحن من الثورات الحقيقية؟

الانتهازيون آفة الثورات.. والثورات الحقيقية يحصنها الشرفاء

كريمة الروبي

كثيراً ما يجني الانتهازيون ثمار ما زرعه الأبطال الذين ضحوا واستشهدوا من دون أن يطلبوا مقابل سوى حرية أوطانهم، حتى في الأنظمة الوطنية التي تتحاز للشعب، تظل تلك الفئة موجودة، ولو استثناءً، ويزداد حضورها كلما زاد ابتعاد النظام عن الانحياز لشعبه.

فالثورة والحرية يصنعهما أشرف من في الأمة ويتحين الانتهازيون الفرصة ليستفيدوا منهما ويجنوا ثمارهما وينتظرون اللحظة المناسبة للانقضاض على تضحيات الشعوب بحيث لا يعود هناك مكان لمن ضحى وواجه وأنكر ذاته فداءً لوطنه.

تلك النزعة لاستغلال النضالات المشروعة والمحققة والضرورية تتكرر أمام أعيننا في كل مرة ينتفض فيها شعب ويكافح من أجل المطالبة بحقوقه إذ يحاول الانتهازيون سرقة كفاحه ليحرفوا البوصلة في اتجاهات خاطئة لا تلبى مطالب الشعب الذي ثار، ولا تخدم سوى مصالحهم التي ترتبط دائماً بمنظومة النهب الدولي.

لذا فالانتفاضات الشعبية التي تخلو من قيادة وطنية حقيقية تعبر عن الجماهير هي عرضة للسرقة والانقضاض عليها وامتطائها من كل الأطراف حتى التي قامت ضدها تلك الانتفاضة، وتحريف بوصلتها، وباسم الهبات الشعبية العفوية ترتكب جرائم بحق الشعب، وبعد أن تكون مطالبها ضد مصالح الناهب الدولي ووكلائه، تتحرف البوصلة لتوجه ضد الدولة كمفهوم ودور (لا ضد النخبة الحاكمة)، وضد الجيش الوطني كحائط صد أمام انهيار الدولة أو ضد المقاومة وسلاحها الذي يؤرق العدو.

وللأسف، فإن المراهقة الثورية تحجب الرؤية أمام الكثيرين فلا يرون سوى هبة الشعب وانتفاضته التي يجب أن تكتمل حتى مع انحراف بوصلتها.

لقد كنا نظن في السابق أن الانتفاضات الشعبية بلا قيادة قد ينتج عنها ثورات وطنية تحقق أحلام وطموحات الشعب، ولكننا تجاهلنا أن هناك عدواً متربصاً ومستعداً دائماً لاقتناص الفرص بل وخلقها لتحقيق أهدافه، فيصبح هو القيادة الحقيقية عن طريق عملائه الذين يتماهون في البداية مع مطالب الشعب ثم يحرفونها لخدمة أسيادهم.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

إن الأحداث التي شهدتها وطننا العربي خلال العقد الأخير أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن القيادة الوطنية والنظرية التي تنطلق منها مطالب الجماهير، هما عاملان لا يمكن أن تنجح أية انتفاضة شعبية بدونهما، فلا بد من وجود قيادة تعبر عن أحلام ومطالب الجماهير وتستطيع أن تحدد من خلال تلك المطالب العدو الحقيقي لها وتبلور تلك الأفكار وتقدمها نيابة عن الجماهير بعد أن تكتسب ثقتها بالتواجد في نفس معسكرها، فهل من المعقول أن تكون الانتفاضة أو الثورة ضد غلاء الأسعار الذي تسببت فيه سياسات منظومة النهب الدولية، ويتم الاستعانة فيها بقيادات توالي الغرب الناهب، وتستعين به في توجيه الجماهير؟ للأسف حدث هذا بالفعل في أكثر من مرة ومع ذلك ما زال هناك من لم يفهم اللعبة ويشارك فيها بسذاجة.

إن الجماهير العربية لا شك متعطشة للحرية والكرامة واسترداد ثرواتها المنهوبة، وفي سبيل ذلك لديها الإرادة لتقديم الملايين من الشهداء، ولكن تلك الإرادة وتلك الأمنيات ليست كافية لتحقيق أهدافها، وعليها أن تتعلم من الدروس القاسية التي عانت وما زالت تعاني منها الأمة، وأن تعيد تنظيم صفوفها وتحدد بوصلتها وقياداتها، حتى تتفادي سرقة نضالها، وأن تثق بمن حددوا العدو من البداية ويخوضون معاركهم ضده، ولا يقبلون المساومة على انتماهم العروبي والمقاوم.

ولنتنبه جيداً، نحن لا نقول أن لا نشور وأن لا نعمل لتغيير الواقع، وأن لا نناضل من أجل تحرير الوطن والإنسان، على العكس تماماً، نحن نقول أن الثورة الحقيقية، لكي لا يختطفها الانتهازيون، يجب أن تكون محصنة بالوعي والبرنامج والقيادة الملتزمة بمصلحة الأمة والخاضعة للمحاسبة والمساءلة. أما من يتذرع بوجود انتهازيين في العمل السياسي لكي لا يناضل، فإنما يخلي الميدان لهم، فالعمل الصبور المخلص يقوم على تنقية الثورات من الانتهازيين، لا على الهروب منهم.

سقوط "الربيع العربي" مجدداً في محراب الأيديولوجيا

بشار شخاترة

أعاد تجدد الحالة الربيعية في الوطن العربي طرح جميع الأسئلة التي شكلت، طيلة المدة السابقة منذ استهلال هذا العقد، محور التنظير والتأطير لهذه الظاهرة السياسية الاجتماعية التي يندمج فيها الداخلي مع المشروع الخارجي المشبوه، لذا فإن إعادة طرح الأسئلة لا مناص منه لنغوص بعمق هذه الدوامة التي ما تلبث أن تجدد نفسها بمقاسات حسب واقع الميدان.

قد يكون مكرراً حد الملل القول إن مبررات قيام الثورة موجودة في الوطن العربي، وهذا حتى لو فيه تكرار فإنه لا يفقد مصداقيته أو يُرمى به في المهملات، لكن هذا القول يفهمه عامة الناس على طريقة (ولا تقربوا الصلاة)، فالثورة التي تهتف بها حناجر الملايين من الشباب العرب في مختلف الميادين ليست ثورة ولكن شبيهت لهم أنها ثورة، فالأنظمة الفاسدة لا شك في أنها تستحق السحق، ولكن المُنتج من هذه الثورات ليس بأفضل حالاً من الأنظمة التي قامت (الثورة) في مواجهتها، مع أن هذا ليس دفاعاً عن النظام العربي الرسمي، وليس دفاعاً عن فساده وعمالته، ولا عن وقوفه في خندق العداء للشعب العربي، لكن حتى لا نتوقف عند و"لا تقربوا الصلاة..." لا بد أن نفصل في منهجية الحل العربي بعد أن نشخص المشكلة العربية.

نصدح بالقول وبأعلى صوت إن مبررات الثورة موجودة منذ تم تمزيق الأمة العربية إلى كيانات ودول. الثورة مشروعة ومبررة منذ أن اعتلت عرش هذه الأمة أنظمة كان كل همهما تعميق الشرخ في الجدار العربي وإلحاق الأمة العربية بمنظومة التبعية للإمبريالية ومؤسساتها المالية. الثورة مبررة وحاجة ملحة منذ احتلال فلسطين والإسكندرون والأحواز وأوغاديين والشمال السوري والعراقي وسبنة ومليلة والجزر المغربية، ومنذ أن استأثرت القلة بثروة الأمة لحساب عائلات تلقى بالفتات للشعب والباقي يتناوب الغرب على نهبه. الثورة مشروعة منذ اللحظة التي وُظف فيه دين الأمة في مواجهة هوية الأمة، ومنذ انطلق قطار تزييف الوعي. إن البحث في مشروعية الثورة ودوافعها تنطلق من هذه الحثيات كونها تشكل جذور الخلل في الواقع العربي. وهذا ليس تسخيلاً لانتفاضات الشارع العربي أو لمشروعية المطالب التي تنادي بها، لأن مفهوم الثورة ينطلق نحو اجتثاث جذور الخلل لا مجرد معالجة الظواهر الطافية على السطح السياسي والاجتماعي والاقتصادي.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد



لكن إن كانت مبررات الثورة قائمة فهذا لا يعني أن قواها موجودة، وعلى وجه الخصوص منذ أن تراجع التيار القومي وطففت على السطح القوى الدينية وساد فكر التفكيك القائم على المذهبية والانغلاق، وفي غياب النظرية الثورية تصبح الثورة مبتورة لا تقف إلا على قائم واحد هو وجود أسبابها، أما قواها ونظريتها فهي غير قائمة أو على الأقل ليست في وضع الاستعداد والانطلاق، فإن جاز أن نسمي ما يجري في الشارع العربي ثورة فهي ثورات تسير على بطنها، والحق أن الثورات الربيعية كانت خرقاً حقيقياً في مشروعية الحراك السياسي والاجتماعي العربي.

فالملاحظ أن شعار "إسقاط النظام" كان قاسماً مشتركاً بين جميع ثورات هنري ليفي، مع التفريق بالضرورة بين ما جرى في الدول التابعة للإمبريالية والمطبوعة مع العدو الصهيوني وبين الدول المستقلة عن الإمبريالية وغير المنخرطة في التطبيع، أنها استندت أيضاً في البداية إلى شعارات مطلبية حقيقية من التهميش إلى الفقر إلى الاستبداد والتضييق، إلى أن تحين اللحظة الحاسمة التي تمثل نقطة التحول في (المسار الثوري) ويُختطف الحراك الشعبي بسبب غياب الأيديولوجيا والقوى الثورية لحساب إما قوى كالأخوان المسلمين بارتباطاتها مع المعسكر الإمبريالي أو أن تختطفها أجهزة المخابرات الغربية والعربية العميلة، وبالمحصلة تضيق الحالة الجماهيرية وينفرد عقد الدول.

إن سقوط (الثورات العربية) الربيعية وانحرافه نحو الفوضى والتجبير ناشئ عن البنية العشوائية لتلك الحركات وغياب التنظيم مما يسهل الركوب عليها لصالح الذين يملكون المال والإعلام، وكذلك لصالح من يملك تنظيمياً يتسق مع الحالة المالية والإعلامية، شريطة ألا توجد بيئة مضادة ووازنة لهذا التنظيم ضمن بنية المجتمع. وموضوع وجود التنظيم السياسي الثوري الذي يقع عليه عبء الثورة يطرح التساؤل عن أسبقية دور التنظيم، فهل دور التنظيم الثوري هو التخطيط والإعداد ومن ثم التنفيذ، بمعنى إطلاق شرارة الثورة، أم أن دوره تلقف الحالة الشعبية المطالبة وتوجيهها، وصولاً لقيادتها والسير بها نحو الأهداف الثورية بما يتجاوز الحالة المطالبة إلى اجتثاث أسباب المشكلة ضمن سياق عقائدي يتبنى ثوابت الأمة وينطلق في المعالجة الثورية من التناقضات الرئيسية في واقعنا العربي على المستويين القومي والقطري؟ إن كلا المسارين، إشعال الثورة أو قيادة الحركات وعمل ثورة منها، جائز، ولكن واقع التجربة العربية خلال العقد الأخير يشير إلى أن المسار الثاني هو الأقرب ظاهرياً إلى فكرة الثورة الشاملة كون هناك حركات شعبية مطلبية موجودة في الشارع العربي، فيبقى الدور على التنظيم الثوري القومي لتلقف الفرصة، لكن هذا لم يحدث والحقيقة أن هذا المسار يبدو ظاهرياً كثورة لكنه في الواقع يمثل قطعاً للطريق على نضوج التنظيم الثوري ونضوج قاعدته الجماهيرية، مما يسهل اختطاف القوة الشعبية الكامنة وتوظيفها في خلق الفوضى وصولاً إلى انهيار بنية الدول في بعض الحالات أو تدميرها بشكل واسع.

لهذا يصبح مسار إشعال الثورة بواسطة التنظيم الثوري هو الطريق الآمن للتغيير سواء بواسطة الانقلاب العسكري بالسيطرة على الجيوش أو ببناء القاعدة الجماهيرية أو بكتنيتها معاً، لهذا ونحن أمام جماهير عريضة عفوية تمتلك مطالب مشروعة لكنها مفتقدة للتنظيم وقاصرة عن تحليل جذور مطالبها، نملك الحكم أنها حركات ربيعية إما بالمنشأ أو بالمآل (مرة أخرى مع التفريق بين حالة الدول المستقلة وتلك التابعة للإمبريالية). وهذا يقتضينا أن نجيب على سؤال: ماذا عسى القوى أو العناصر النقية أن تفعل؟ على هذه العناصر أو القوى الثورية التي لا تملك الدفع الكافي لنضوج الثورة وقيادتها أن تعمل على مسار معركة الوعي خوفاً من الانزلاق نحو الفوضى وقتل الثورة الحقيقية قبل أن تولد، وهذا لا يعني بالضرورة الانسحاب من الحراك أو الانخراط فيه، بل تؤخذ كل حالة على حدة بما يخدم مسار معركة الوعي، بحيث يمكن التأثير في الميدان، لا بد من الانخراط، وحيث تصبح مشاركة العناصر الثورية



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

مجرد ورقة تينٍ فحسب لحراكٍ مختطف، لا بد من الانسحاب مع شرح الأسباب علناً، ومحاولة توجيه التناقض نحو العدو الرئيسي، ونسوق هنا مثال لائحة القومي العربي في الأردن التي انخرطت في أول ثمانية أسابيع في الحراك الجماهيري عام 2011، وبعدها اكتشفت بالملموس أنه حراكٌ ربيعي، وأنها لا تستطيع التأثير في مساره، أعلنت موقفها وركزت على الوقفة الأسبوعية (جك) ضد السفارة الصهيونية في عمان، وهو التناقض الرئيسي الذي كان قد بات واضحاً لنا أن الحراك الربيعي في الشارع العربي يسعى لتهميشه.

”الربيع العربي“ عانى من العجز على مستوى الأيديولوجيا، لهذا اعتمد على وسائل الدعاية وتزييف الوعي والواقع وتسويق الأكاذيب، وسهّل من تبنيه شعبياً فساد الأنظمة السياسية وعمالتها، ولغياب الضابط الفكري أو المنهجي تلاحظ الفوضى والتعدد في المطالب والشروط بعدد من يقف ويهتف في الشوارع، فأصبح كل متظاهر حزباً بذاته، وهو ما أفقد الحركات الفاعلية المطلوبة وهوى بها نحو الفوضى.

الحالة الربيعية حالة مشوهة للثورة، والتشوه ناشئ عن أسباب متعددة منها السياسة الأمنية للأنظمة العربية وفساد تلك الأنظمة في مواجهة الشعب العربي، حيث عملت تلك الأنظمة على تهميش القاعدة الشعبية وإخراجها من سياقها الوطني والقومي، وإحالة المواطن إلى مجرد كائن يعيش على الحدث السياسي والاقتصادي الحال الذي خلق مواطناً لا منتب إلى وطنه وأمه ولا ينظر إلا إلى اللحظة التي سينتقم فيها من النظام السياسي حتى لو تم ذلك على حساب وحدة الدولة وعلى حساب تجانس نسيجها الاجتماعي. كانت ممارسات الأنظمة السياسية بالمقابل تتوخى حماية نفسها وحماية مصالحها ظناً منها أن هذا يخلق رعية قوامها النفسي الطاعة والخوف، وظناً منها أن هذا يغلق الباب في وجه الثورة كمسار آمن وصحيح بعدما حاصرت التنظيمات السياسية ذات اليعد الوطني والقومي، لذلك فإن تشوه البنية والمرجعية للأفراد والتنظيمات أدى إلى تشوه مسار المعالجة وبالنتيجة تشوه النتائج.

هناك حالة من الاستعصاء السياسي والاقتصادي عربياً، والوجبة الأولى من الحملة الربيعية عقدت الواقع العربي وأغرقته في سلسلة من الصراعات استهلكت قوة وحيوية المجتمع العربي، في برهان على عجز مشروع الثورة المضادة (الربيع العربي) في نقل المجتمع العربي إلى الطموحات المنشودة جماهيرياً بما يشبه الدوامة التي تدور لا يُعلم مبتدأها أو منتهاها، ستفبق الجماهير الربيعية على خيبة أملها وستجد أنها تطارد خيط دخان.

لكن مهلاً فليست هذه هي النهاية، فمنطق الحياة الإنسانية الاجتماعية والشواهد التاريخية تأبى الجمود والكسل كما أنها تأبى الفراغ، نحن نعيش في عالم متحرك وأصبح بفعل تطور وسائل الاتصال شديد الارتباط، من هنا يمكن أن نستشرف في نظرة إلى المستقبل العربي أن مشروع البناء القومي الشامل سيبنى على ركاب ”الربيع العربي“، فمشاريع النهضة الكبرى تنبت من تربة الألم والمرار والدمار، وهذه تشكل بوتقة صهر الوعي ليميز المعدن الثمين نفسه عن المعدن الزائف، لأننا قررنا ألا نتعظ إلا بأنفسنا فوجب علينا دفع الثمن.

ومن جديد فإن الداء إذا ما شخّصه الطبيب فلا يجب له إلا العلاج الذي يناسبه ولا تنفع معه آلاف الوصفات التي تشفى الأما وأمراضاً أخرى، وكذلك الأمراض الاجتماعية لا تشفيها البروباغاندا ولا الشعارات الرنانة، فهذه تحتاج إلى وصفات من لدن الفكر ومن وحي الثوابت القومية للأمة كما تحتاج إلى منهجية عقلانية.

اللامركزية تونسياً وعربياً: خيار استراتيجي مدعوم إمبريالياً

عبدالناصر بدروشي

لا يتناول هذا المقال حدثاً راهناً ”تونسياً“ بمقدار ما يهتم بتسليط الضوء على جوهر قديم لمشروع متجدد، يعود اليوم ليُشع من تونس وتلوح بوادر انتشاره في عددٍ من الأقطار العربية التي تشهد حراكات ”شعبية“ في الأونة الأخيرة منها لبنان والعراق والجزائر.

سنة وعشرون مرشحاً، تقدموا لخوض غمار الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها في تونس. لم يرَ المحللون اختلافاً يذكر بين برامجهم وشعاراتهم، ما عدا مرشحاً واحداً: الأستاذ قيس سعيد، الذي اختلف عن كل منافسيه في أنه امتنع



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

اللامركزية في تونس



عن تقديم وعود لناخبيه، وأنه عبّر عن عدم رضاه عن طبيعة النظام السياسي الحالي بشكله المركزي الذي أثبت فشله بحسب رأي الأستاذ سعيد، كما دعا إلى استبداله بنظام جديد لامركزي يتيح للشعب "أن يحكم نفسه بشكل مباشر، عبر بناء ينطلق من المحلي ومن القاعدة في اتجاه القمة".

حرص الأستاذ قيس سعيد على تقديم رؤيته وتصوره لنظام الحكم بعبارة فضاضة جداً وضبابية إلى حد كبير، واختزل هذه الرؤيا في الشعار الذي ارتضاه لحملته، وهو: "الشعب يريد..".

ولم يقدم سعيد لجمهوره، أو للمحليين والمهتمين بالشأن العام عموماً، أي وثيقة أو أوراق يشرح فيها تصوره التفصيلي ورؤيته، ولم تتح لهم الفرصة للاطلاع على برنامجه والآليات التي يقترحها للعبور بالتونسيين نحو اللامركزية التي كانت حاضرة بقوة في كل تصريحاته بطريقة تنبئ بإحداث انقلاب وتغيير جذري في طبيعة منظومة الحكم في تونس.

إحدى الظواهر الغريبة التي ارتبطت بسطوع نجم قيس سعيد هي حصول الرجل على دعم نخب ومهتمين بالشأن العام في الوطن العربي من مختلف ألوان الطيف السياسي، ولا نعلم على أي أساس بنوا اصطفا فاهم هذا، ففي السياسة

يتم تقييم المترشحين بناءً على برامجهم والتزاماتهم وتاريخهم النضالي، وفي حالة قيس سعيد الذي لم يُعرف عنه أي نشاط سياسي من قبل أحداث ما يسمى بـ "الربيع العربي"، نجد أنه يرفض تقديم أي تعهدات لناخبيه ويكتفى بتزديد شعار "الشعب يريد.. الشعب يختار.. الشعب يحكم.."، ولم يخف الأستاذ "سعيد" رغبته في تغيير شكل نظام الحكم من دون أن يطرح برنامجاً واضحاً.

التصور الذي تبناه الرئيس التونسي ودافع عنه خلال كل لقاء إعلامي يحوم حول ما يسمى بالنظرية المجالسية، أي تطبيق الديمقراطية المباشرة والتخلي عن الديمقراطية التمثيلية والانطلاق من القاعدة نحو القمة، وهو ذات التصور الذي طرحته مجموعة "قوى تونس الحرة"، ومؤسسها رضا لينين (رئيس حملة قيس سعيد الانتخابية) اليساري القديم المتخلى عن تراث اليسار والذي انطلق بعيداً في البحث عن "بديل لليسار الذي توفي" (وفق تعبير رضا لينين)، وعاد لنا بنظرية سلطة المجالس و"المجتمع المدني الكوني" (1).

ربما يتساءل القارئ عن سبب تلميح المقال إلى وجود مؤامرة، وربما يرى بأننا نبالغ ونُحمّل الموضوع أكثر مما يحتمل، فحتى وإن ثبت فشل أو خطورة ما يطرحه قيس سعيد والمجموعة المحيطة به، فلماذا نصر على ربط ما يحصل في تونس بسياق عربي ودولي شامل؟

"مركز كارنيغي للشرق الأوسط" (2)، وهو جزء من مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يوفّر تحليلات حول القضايا السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والأمنية التي تواجه "الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" بحسب تعريف المركز، ويهدف إلى تقديم التوصيات إلى صانعي القرار والجهات المعنية الرئيسية، من خلال تقديم الدراسات المعمّقة، وأيضاً من خلال وضع مقاربات جديدة للتحديات التي تواجهها البلدان العربية التي تمرّ في مراحل انتقالية.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

بتاريخ 11 يونيو/جوان/ حزيران 2018، أي قبل سنة ونيف من فوز قيس سعيد بالانتخابات الرئاسية، أصدر مركز كارينغي دراسة بعنوان «اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق، وتمكين الشعب..» (3)

إحدى المشاركات في إعداد تلك الدراسة، سارة بركيس، وهي موظفة سابقة بالخارجية الأمريكية سبق أن عملت تحديداً في مكتب «إسرائيل والشؤون الفلسطينية»، كما عملت كمحللة أبحاث جيوسياسية في البننتاغون، تقول:

«تواجه البلاد مهمة حاسمة ودقيقة للغاية تكمن في تحويل السلطة من المستوى الوطني إلى المراتب المحلية. ومثل هذه اللامركزية للسلطة، قمينة بمعالجة القضايا المُعلّقة منذ أمد بعيد والخاصة بالتفاوتات الجهوية الحادة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، وفي مجالات الفقر والبنية التحتية».

وتضيف:

* ستؤدي اللامركزية، إذا ما طبقت على نحو سليم، إلى تعزيز الأطراف المحلية وتمكينها من اتخاذ القرارات المتعلقة بالبلديات والجهات، ما يُوَقِّر تغييراً حقيقياً لصالح قواعدها الشعبية.

* قد يُنتج هذا طبقة سياسية جديدة خارج إطار الأحزاب السياسية التي لطالما هيمنت على تونس، كما قد يُوَقِّر المزيد من الفرص أمام النساء والشباب لطرق أبواب العمل السياسي.

* يجب أن تحسّن اللامركزية كذلك إيصال الخدمات على الصعيد المحلي، حيث أسفر الأداء البائس منذ ثورة 2011 عن تبخّر الثقة بين المواطنين وبين الدولة، وأيضاً إلى انخفاض عائدات الضرائب.

* تتطلب اللامركزية إرادة سياسية قوية من قِبَل المسؤولين في الحكومة المركزية، الذين يتعيّن عليهم أن يتخلّوا طوعاً عن بعض سلطاتهم، وأن يؤكدوا التزامهم بالحكومة التشاركية على المستوى المحلي».

إن واحدة من أهم النقاط التي أكد عليها معدو الدراسة تذكرنا بما قاله قيس سعيد حرفياً، وكأنه هو من أعدها، حين شكر الشباب على الحملات التفسيرية وحملات الوعي التي قاموا بها وهم يطوفون البلاد شمالاً وجنوباً ليفسروا للناس أهمية تغيير نمط الحكم نحو اللامركزية، وفي هذا السياق تقول دراسة مركز كارينغي:

«يجب أن يواصل المجتمع المدني حماية وصيانة العملية الديمقراطية. لكنه يؤدي أيضاً دوراً أهم على المستوى المحلي، يتمثل في تشجيع وترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية، من خلال إطلاق حملة توعية في صفوف الرأي العام حول اللامركزية».

كما رُفعت توصيات للجهات الدولية المانحة من أجل تحسين قدرة الشبكات والمنظمات الأهلية المحلية على الترويج للحكومة التشاركية، واعتبرت الانتخابات البلدية التي شهدتها البلاد في السادس من أيار/ماي 2018 نقطة تحول، وترى مستشارة البننتاغون وموظفة الخارجية الأمريكية بمكتب «إسرائيل» سارة بركيس أن الانتخابات التي حصلت، على أهميتها، تبقى مجرد خطوة صغيرة نحو برنامج أكبر بكثير، يتمحور حول اللامركزية التي لا يبدو مصيرها واضحاً بعد، حسب تعبيرها.

عندما يتصفح القارئ موقع المركز سيجد دراساتٍ أخرى حول اللامركزية معدة على مقياس أقطار عربية أخرى، الأردن نموذجاً (4)، وعندما يشاهد الفيديو الذي انتشر في الأونة الأخيرة على شبكات التواصل الاجتماعي لمدرّب أمريكي يلقي محاضرة حول تأسيس حكم المحليات وسط عدد من «الناشطين» في صلب الحراك اللبناني في بيروت سوف يدرك أن الإمبريالية لا تلعب، وأنا إزاء أعداء متمكنين ومطلعين، وسيفاجأ بكمية البيانات والإحصائيات التي تمكنوا من جمعها واستعانوا بها لتحليل بنية مجتمعنا وسلوكه ومزاجه، تمهيداً لتفكيكه وتمزيقه.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

ألغام دستورية:

عشية مؤامرة "الربيع العربي"، وبعد أن أسقطت حكومة الترويكا مشروع الفصل 27 الذي تجرم بموجبه كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، تمت المصادقة على دستور الجمهورية التونسية سنة 2014، وحمل الدستور الجديد توقيع كل من الرئيس السابق منصف المرزوقي، أحد صييان عزمي بشارة و"الجزيرة"، ورئيس مجلس النواب السابق مصطفى بن جعفر المطبع الذي صرح بأن مطلب تجريم التطبيع هو موقف أقلية قومية متطرفة، ورئيس الحكومة الإخواني "علي العريض".

فكان دستوراً ربيعياً بامتياز من حيث توقيت الإصدار، ومن حيث الجهات التي أصدرته، فلا غرابة في أن يمرر مجلس النواب حينها دستوراً ملغوماً بما يتماشى مع أهواء الصهيونية والإمبريالية، وإليك بعض الألغام التي تم زرعها في الدستور التونسي:

*الباب الأول: المبادئ العامة / الفصل 14:

"تلتزم الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها كامل التراب الوطني في اطار (إطار)وحدة الدولة".

*الباب السابع: السلط المحلية / الفصل 131:

"تقوم السلطة المحلية على أساس اللامركزية. تتجسد اللامركزية في جماعات محلية، تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون".

*الباب السابع: السلط المحلية / الفصل 132:

"تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدير المصالح المحلية وفقاً لمبدأ التدبير الحر".

*الباب السابع: السلط المحلية / الفصل 140:

"يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وأن تنشئ شراكات فيما بينها لتنفيذ برامج أو إنجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة، كما يمكن للجماعات المحلية ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي، ويضبط القانون قواعد التعاون والشراكة".

بعد الاطلاع على بعض فصول الدستور التي ربما يجهلها كثير من المهتمين بالشأن العام، يمكن أن نفهم السر وراء التعهد الوحيد الواضح الذي قطعه قيس سعيد على نفسه، ألا وهو: تمسكه بالدستور واحترام مبادئه.

لا غرابة إذاً، طالما أن مبادئ قيس سعيد هي المبادئ ذاتها التي أقرها الدستور، والمبادئ ذاتها التي يتبناها مركز كارينغي للسلام، وهي المبادئ ذاتها التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية المانحة لتكريسها، وهي تتلخص في ضرب مركزية الدولة والاستعاضة عن الحكم المركزي بحكم المحليات التي لها مطلق الحرية في التعاقد مع الدول الأجنبية دون الحاجة إلى موافقة المركز.

مغالطات:

تعمل منظمات التمويل الأجنبي، بالاشتراك مع ما يسمى قوى "المجتمع المدني الكوني" في الوطن العربي، على ترويح مغالطة مفادها أن طبيعة أنظمتنا "المركزية" هي السبب الرئيسي وراء تخلفنا، وأنها الداء العضال الذي يعيق ارتقاءنا إلى مصافي الدول المتقدمة، وعلى هذا الأساس يقدمون لنا وصفتهم السحرية وهي اللامركزية "الشاملة"، وليس بمعني التصدي للبيروقراطية الإدارية أو إيجاد توازن بين المركز والأطراف فحسب، بل يطرحون رؤية



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد



متطرفة للامركزية تعطي للمحليات صلاحيات كبرى واستقلالاً شبه تام مادياً وإدارياً، مستشهدين في ذلك ببعض الدول اللامركزية الناجحة، ويهمننا أن ندحض هذه المغالطة الكبرى من عدة زوايا:

يتجاهل دعاة اللامركزية العوائق الأساسية التي تقف وراء تخلف الأقطار العربية، وهي عوائق متأصلة في بنية التجزئة التي أنتجت قوى الهيمنة الأجنبية مما أنتج واقعاً متخلفاً، فالحل يكون بطرح رؤية سياسية ثورية تهدف إلى الإجهاز على التجزئة والاحتلال والتخلف باعتبارها تمثل جذور مشكلات الواقع العربي.

فالحل يكمن في استعادة سيادتنا على ثرواتنا المنهوبة وجغرافيتنا الممزقة، وصهر كل الانتماءات الفرعية والمصطنعة، وتفكيك الألبام الطائفية والعرقية والقطرية حتى

نصل إلى مجتمع المواطنة مثلما فعلت إيطاليا عند انتقالها من التجزئة إلى الوحدة التي تم فرضها عبر نظام حكم مركزي، وكما فعلت فرنسا حين قمعت كل اللغات المحلية عبر قوة القانون حيناً وقوة السلاح حيناً آخر، ومن ثم البدء بالعمل على بناء مشروع نهضوي يمكن أن يكون مرتكزاً فيما بعد لنظام لامركزي نناقش تفاصيله فيما بعد. فسبب فشل "الدولة" هو خضوعها لسياسات الدول الإمبريالية التي تأسست على قاعدة النهب والسلب، بدل الربح المشترك.

كل الأقطار العربية مهددة في سيادتها ووحدتها الترابية، وهي عرضة إلى مزيد التفكيك بسبب تعزيز النزعات الطائفية والعرقية والجهوية أو المناطقية أو العشائرية، وإعطاء تلك المكونات حيزاً من السلطة سوف يعزز كياناتها، وبدل أن ندفعها للذوبان والانصهار صلب مجتمع المواطنة سوف تتكسر كهويات مستقلة بذاتها مما يعجل في انفصالها.

أحد أهم العوامل التي تجعل من اللامركزية قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة هو اختراق مجتمعنا من قبل جمعيات ومنظمات التمويل الأجنبي التي ترتع في كل الدول العربية بلا حسيب ولا رقيب تحت إشراف مباشر ورعاية شاملة توفرها السفارات الغربية، فلا يخفى على أحد الجولات الميدانية التي يقوم بها سفراء كل من هولندا وفرنسا في تونس حيث يتجولون في شمال البلاد وجنوبها، يحضرون التظاهرات، ويمولون الجمعيات على الملأ، وحسب القارئ الكريم أن يعرف أن عدد الجمعيات الممولة في تونس مثلاً قد بلغ آلاف مؤلفة.

أضف إلى كل ذلك الإرهاب الممول والمدعوم إمبريالياً، والذي يضرب من المحيط إلى الخليج بلا هوادة، منذراً بتفكيك أوصال الدولة وتعميم الخراب والفوضى الهدامة.

لنصل بعد كل ذلك إلى خلاصة مفادها أن في مجتمعات شبيهة بمجتمعنا العربي يعتبر اعتماد نموذج حكم لامركزي بمثابة وصفة سريعة لإحاقنا بالديناميات والكائنات المنقرضة، فنظرية سلطة المجالس المعادية للسلطة المركزية لن تنتج سوى مؤسسات خارج سيطرة الدولة.

ليس كل من يدعو إلى اللامركزية عميل، لذلك ينبغي على الشرفاء أن يترووا قليلاً، ولا بأس من طرح رؤى جديدة وخلاقة للقضاء على البيروقراطية من دون شطط، ولا بأس في دعم روح اللامركزية الإدارية للتخفيف من ثقل الجهاز البيروقراطي، من دون أن يتحول ذلك إلى مشاريع تفكيك للدولة المركزية.



العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

إن الحلول الاقتصادية الناجعة وتحسين الواقع المعيشي للمواطن تستوجب مشروعاً تحريراً يعمل على قلب الواقع جذرياً واسترداد السيادة الوطنية وقطع يد الإمبريالية الممتدة إلى مقدراتنا وثرواتنا، وهذا المشروع لا يمكن إلا أن يقوم على أرضية مركزية صلبة.

أما محاولة اختزال مشكلاتنا في طريقة التمثيل النيابي فهو تسطيح للمسألة، فالسبب الرئيسي والجذري وراء معاناة التونسيين والأردنيين والمصريين واللبنانيين والعراقيين وغيرهم من أبناء شعبنا العربي ليس شكل الحكم المركزي، وليس البيروقراطية الإدارية، بل هو خضوع بنية الحكم للغرب وللصهيونية.

في الختام أوجه رسالة إلى كل الصادقين الذين ألهبت حماسهم خطابات الرئيس قيس سعيد وحجبت عنهم بعض التفاصيل التي يسكن فيها شيطانه:

إن الشرعية الانتخابية الكاسحة التي حظي بها الرئيس ارتقت إلى درجة الشرعية الثورية، وحولت المناخ السياسي والاجتماعي التونسي والعربي إلى مناخ ثوري، وبدل استغلالها في تغيير بنية النظام، كان من الأجدى أن يتم توجيهها لضرب الفساد والتبعية للغرب ومناهضة التطبيع والصهيونية.

لم يخبرنا قيس سعيد عن اصطفاؤه بعد أن انقسم العالم اليوم إلى خندقين لا ثالث لهما، خندق الإمبريالية من جهة، وخندق الدول المناهضة للهيمنة الغربية، ومن لا يقف في وجه الهيمنة الإمبريالية فهو تابع وخاضع لها بالضرورة، ولا معنى لأي شعارات ثورية إذا لم تتم ترجمتها إلى اصطفاقات على الأرض إلى جانب الدول المتحررة والصاعدة. أما السكوت عن بيت الداء وتسطيح مشكلات الواقع العربي وتصويرها على أنها مشكلات تقنية بحثة تختزل في شكل نظام الحكم فمرده إلى أحد أمرين: إما أنه يعكس سطحية في الرؤيا، وإما أنه يخفي تأمراً.

عندما ننجز دولة الوحدة، وننجح في بناء مجتمع المواطنة، وبعد الارتقاء بوعي المواطن وثقافته وقطع يد منظمات التمويل الأجنبي وبسط سيادتنا في القضاء السيبراني/ الافتراضي، عندها فقط يمكن أن نناقش نموذج الحكم اللامركزي في إطار دولة الوحدة في عصر ما بعد النهضة.

المراجع:

(1) <https://nawaat.org/portail/2011/03/16/%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%B6%D9%80%D9%8A%D9-%91%D9%80%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%80%D8%B3%D9%80%D9%8A%D9%80%D8%A7%D8%B3>

(2) [/https://carnegie-mec.org](https://carnegie-mec.org)

(3) <https://carnegie-mec.org/2018/06/11/ar-pub-76529>

(4) <https://carnegie-mec.org/2018/05/23/ar-pub-76428>



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

في تعريف البعد الاستراتيجي لقضية سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة

إبراهيم حرشاي

هناك قضايا عربية تطفو وتختفي من المشهد السياسي برغم مركزيتها التاريخية على المستوى الوطني والقومي. ومن أهم هذه القضايا التي بدأ يشوبها مع مرور الزمن غموضٌ سياسي – إذا صح التعبير - قضية سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة. فعلى صعيد الوعي السياسي كانت هذه القضية ولا تزال من القضايا التي تتمتع ببعد عربي في الوعي الجماعي بسبب ارتباطها بحمولة تاريخية متجسدة في حروب الاسترداد (la reconquista) وسقوط الأندلس.

يضاف إلى هذا البعد التاريخي الموقف السياسي المغربي الذي عبرت عنه الدولة المغربية عبر مراحل مختلفة من تاريخها، إذ أنها لم توقع أي اتفاقية تنال من حقوق المغرب السيادية، الأمر الذي يثبت تمسك المغرب بهذه القطعة من أراضيه كتمسكه بأي قطعة أخرى، وبالتالي يمكن على هذا الأساس تصنيف هذه القضية تحت سقف "الصراعات المجمدة" (frozen conflicts)، أي الصراعات التي انتهت فيها المعارك المسلحة خارج أي إطار سياسي أو قانوني يحل الصراع بما يرضي أطراف النزاع.

قد يترتب على هذا النوع من النزاعات احتمالية اندلاع الصراع السياسي والعسكري مرة أخرى، مما يخلق مناخاً إقليمياً يسوده منطق سياسية القوة (power politics) والواقعية السياسية. أما في حالة المغرب مع إسبانيا فتوجد - منذ فترة استقلال المغرب سنة 1956م - علاقة تعاونية بين الطرفين ضمن ما تمليه المصلحة المشتركة من دون أن يتخلى أي طرف عن موقفه إزاء القضايا العالقة. فقد ألفت هذا النوع من المقاربة التعاونية الدول التي تقوم بينها خلافات سيادية، وعلى وجه المقارنة قد تُفيد الإشارة هنا، على سبيل المثال، إلى طبيعة العلاقة بين تركيا واليونان.

لفهم أشمل وأعمق يتوجب على المهتم بهذه القضية أو بقضايا مماثلة أن يقاربه من زاوية الجغرافيا السياسية، وهو العلم الذي يختص بدراسة العلاقة بين الأرض وبين الدولة ثم بين الدولة وبين غيرها من الدول على الصعيد الإقليمي والدولي. ويرتكز مفهوم الأرض على موقع الدولة الجغرافي ومساحتها ومواردها الاقتصادية والبشرية، أما مفهوم الدولة فيتوقف عند الكيان السياسي الذي يتوفر داخل وعاء جغرافي محدد على حق احتكار العنف وجمع الضرائب وفرض القوانين الضامنة لتحريك عجلة مؤسسات الدولة. وتوفر الجغرافيا السياسية فكرة واضحة عن قدرات الدول على المستوى الخارجي، حيث تعتمد الجغرافيا السياسية على أربعة علوم تتداخل نتائجها بشكلٍ جدلي في بعضها، محددةً بذلك الوزن الجيو- السياسي لدولة ما، أي أفقها الاستراتيجي استناداً إلى المعطيات التي تقدمها هذه العلوم:

(1) الجغرافيا التي توفر المعطيات حول الظروف الطبيعية والبشرية للدول، (2) علم التاريخ الذي يوفر المعطيات بخصوص الأحداث التي تمر بها الدول خلال حقبة تاريخية مختلفة، (3) علم السياسة الذي يفسر توظيف العقيدة السياسية والمؤسسات من طرف الدول في الميدان الداخلي والخارجي، وهي في جوهرها عناصر متحركة عكس العنصر الجغرافي الذي يتصف بالسكون، (4) علم الاقتصاد السياسي الذي يفسر كيفية تسيير الموارد الحيوية للدول وطرق تحويل هذه الموارد إلى ما يلبي احتياجات الدول.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

ينبغي إذن الانطلاق من الجغرافيا السياسية لفهم حيثيات وطبيعة العلاقة المغربية – الإسبانية. جغرافياً، ينتمي - المغرب وإسبانيا- إلى إقليم جيو- سياسي موحد، ألا وهو الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. ويتألف هذا الإقليم من ثلاث دول مركزية تتوفر تقريباً على الوزن الجيو-السياسي ذاته، إذ تتمتع هذه الدول ببنى استراتيجية تعزز من قدراتها ونزوعها التوسعي: إسبانيا والمغرب والجزائر.

إلا أن هذه الخصوصية لدول غرب المتوسط يحكمها حالياً التفوق العسكري الإسباني بحكم مظلة حلف الناتو والاتحاد الأوروبي. وقد نتعلم من قوانين الجغرافيا السياسية أن الأقاليم التي تتوجد فيها على الأقل قوتان كبيرتان متناقضتان حضارياً أو قومياً، كحالة المغرب مع إسبانيا، لا بد أن يتحول النزاع الكامن بينهما في مرحلة من المراحل إلى اصطدام مباشر. فهناك قاعدة تاريخية تكرر عبر القرون الماضية في العلاقة المغربية – الإسبانية، أي القاعدة التي تبين بوضوح أن الدولة التي تنجح في السيطرة على إحدى ضفتي جبل طارق، لا بد لها أن تكون قبل ذلك قد نجحت في تقوية قدراتها الاستراتيجية إلى حد التفوق المادي والمعنوي على الطرف الآخر. ولطالما تحكمت في مثل هذه الحالات الحسابات الاستراتيجية المبنية على فرضية إمكانية افتقاد أحد الأطراف استقلاله واختفاء دولته من دون أي إمكانية لانبعاتها من جديد.

أما مغربياً فيمكن ملاحظة المنافسة الجيو- الاستراتيجية ذاتها إلى حد ما فيما يخص العلاقة بين المغرب والجزائر، بحيث أن النزاع حول إقليمي وادي الذهب والساقية الحمراء (الصحراء المغربية) هو في جوهره صراع حول السيطرة السياسية والاقتصادية على منطقة المغرب العربي. فنجد مثلاً من بين أهم الدوافع خلف الموقف الجزائري إزاء الصحراء المغربية، رغبة جزائرية في إيجاد مخرج نحو المحيط الأطلسي لتصدير الحديد من مناجم 'غار جبيلات' في أقصى غرب الجزائر.

هنا ينبغي التأكيد أن المغرب، في حالة إخفاقه في السيطرة على الصحراء، قد تصبح عندئذ ما يسمى بـ 'الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية' إما موطئ قدم لقوة إقليمية كالجزائر أو لقوة عربية كإسبانيا بصفتها المستعمر السابق، أو تتحول هذه البقعة إلى ساحة صراع للنفوذ المحلي والإقليمي والدولي على غرار النموذج الليبي.

وبخصوص المواقف المغربية إزاء سبتة ومليلية والجزر المحتلة يتوجب تسليط الضوء على النهج الذي سلكه المغرب منذ استقلاله سنة 1956، المعتمد على التحرير التدريجي للأراضي المحتلة من طرف إسبانيا ومن بينها الصحراء. فبعدما تبنى السلطان محمد الخامس المشروع الوطني لاستكمال المسيرة التحريرية في خطابه الشهير بمحاميد الغزلان بسنة 1958، طرح المغرب قضيته أمام اللجنة الرابعة للأمم المتحدة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار)، وطالب رسمياً باسترجاع المدن الجنوبية كسيدي إفني وإقليمي وادي الذهب والساقية الحمراء.

أما المطالبة بسبتة ومليلية والجزر المحتلة (Plazas de soberanía) أو "أماكن السيادة" بحسب التعبير الاستعماري الإسباني) فلم تتم من طرف المغرب حتى سنة 1960، لما أدرج المندوب المغربي لدى الأمم المتحدة وقتذاك أحمد بوسنة هذه الأراضي من بين المطالب الترابية المغربية خلال الجلسات الخاصة بـ "الإعلان عن منح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة".

وبالرغم من التحرك المغربي على الصعيد الدبلوماسي وتدويل قضيته الوطنية نفت إسبانيا أن يكون لديها أي نزاع ترابي مع المغرب، كما تجاهلت الحكومات الإسبانية المتتالية كل المطالب المغربية بسبتة ومليلية والجزر المحتلة باعتبار انتماء هذه الأراضي لإسبانيا أمراً محسوماً.

ويبقى في ظل ما سبق الخيار الصعب في الظروف الراهنة، أي خيار دخول المغرب في مواجهة مفتوحة مع إسبانيا بهدف استرجاع أراضيها بالقوة. فهو السيناريو الذي سيجعل المغرب وحيداً في مواجهة لا طاقة له بها بحكم ارتباط إسبانيا بمنظومة الدفاع المشترك داخل حلف الناتو. وقد تُعد أي خطوة مغربية في الوقت الراهن في هذا الاتجاه انتحاراً ومغامرة غير محسوبة العواقب.

ينبغي في هذا الصدد الإشارة إلى اختبار المغرب لهذا الخيار بخطوات محسوبة، حيث قرر في مطلع شهر يوليو/ تموز سنة 2002 إرسال عناصر من الدرك الملكي إلى جزيرة ليلي المحتلة التي تقع



العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

على بعد 200 متر من الشاطئ المغربي تحت ذريعة محاربة الإرهاب والهجرة السرية، سرعان ما تلتها خطوة تصعيدية مغربية، إذ قام المغرب بإرسال عناصر من القوات المسلحة الملكية مصحوبة بدورية بحرية. وأمام هذا التحدي المغربي للوضع القائم جاء الرد العسكري الإسباني معزراً بدعم دولي، حيث صرّح حلف الناتو آنذاك بموقف داعم لإسبانيا معتبراً "الاحتلال المغربي للجزيرة خطوة غير ودية ومزعجة للاستقرار" (انظر إلى التقرير الإخباري في جريدة إلبايس تحت عنوان: La OTAN exige a Rabat que ponga fin a la inamistosa ocu-pacion de Perejil).

أما من باب فهم السياق العام "لأزمة جزيرة ليلى" فينبغي عدم إغفال ربط هذا التصعيد بأبعاد مؤثرة. إذ يعد البعد الاقتصادي مثلاً من أهم العوامل في تقييم العلاقة المغربية-الإسبانية، وأخص بالذكر هنا الحرب التجارية التي كانت تشتعل من حين إلى آخر بين البلدين، حيث شاء القدر أن يصدر المغرب نفس المنتجات التي تصدرها إسبانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وقد أدى هذا الأمر، قبل أزمة جزيرة ليلى، إلى توتر بين المغرب وإسبانيا، خاصة إثر توقيع المغرب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1996 التي منحت بعض التسهيلات للمنتجات البحرية والزراعية المغربية المصدرة إلى السوق الأوروبية، مما تسبب في إثارة حفيظة المنافس الإسباني حيث أصبحت الشاحنات المغربية إلى أوروبا تتعرض للنهب والتخريب بشكل ممنهج، الأمر الذي ساهم في اضطراب العلاقة المغربية-الإسبانية في مستهل القرن 21.

من ناحية جيو-سياسية، تقتضي القراءة الشاملة لهذه الأزمة عدم إغفال ملف الصحراء بالمواقف المغربية إزاء الأراضي المحتلة إسبانياً، إذ كان المغرب منذ استقلاله يوظف ورقة سبتة ومليلية والجزر المحتلة كورقة ضغط في العلاقة مع إسبانيا كلما دعت الظروف المحيطة بملف الصحراء إلى ذلك. فمن بين أحد التفسيرات لفهم قرار المغرب لإرسال جنوده إلى جزيرة ليلى المحتلة هو الرفض الإسباني وقتذاك لخطة جيمس بيكر الأولى، وهي خطة منسوبة للمبعوث الخاص للأمم المتحدة لقضية الصحراء في سنة 2000، إذ تضمنت مقترحات ترمي إلى منح الحكم الذاتي للصحراء تحت السيادة المغربية.

في السياق العام لآخر أزمة حول قضية سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة يجدر أخيراً لفت الانتباه لسياسة إسبانيا الهادفة لخلق منطقة نفوذ في المغرب. فعلى المستوى الثقافي يكشف التصريح الذي أدلى به المستشار التربوي بالسفارة الإسبانية في المغرب قبل سنوات تبني مدريد سياسة الأسبنة، إذ أكد أن هدف بلاده على المدى البعيد أن يتحدث ثلث تلاميذ المغرب بالإسبانية (انظر التقرير الإخباري في جريدة الصباح المغربية تحت عنوان "فيليث: هدفنا أن يتحدث بالإسبانية ثلث تلاميذ المغرب). وللعلم، فإن التواجد القوي لهذه المراكز في منطقة شمال المغرب الخاضعة سابقاً للاحتلال الإسباني توطد النوايا النيو-كولونيالية الإسبانية. ويعد المغرب حالياً - حسب معهد "سرفانتيس" - البلد الثاني في العالم بعد البرازيل من حيث عدد المعاهد الإسبانية. وفي سياق متصل يجب التنويه كذلك للسياسة البربرية (Politique berbère) الإسبانية سواء على مستوى الأنشطة الثقافية التي لا تعد ولا تحصى، والتي تنظم من قبل المعاهد المذكورة أعلاه أو على مستوى الإدماج التدريجي لهجة الأمازيغية في مدينة مليلية المحتلة.

ختاماً، تبقى إسبانيا كباقي الدول الأوروبية المركزية تسننم في إعادة تعزيز بصمتها بالمستعمرات السابقة، فالنفوذ الثقافي والسياسي لإسبانيا الأطلسية في المغرب، وخصوصاً في المنطقة الشمالية، يعكس هذه السياسة ويجعل إسبانيا متواجدة ما بعد سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة، وهو الأمر الذي قد يمكنها من تجييش وتحريك أحفاد عبد الكريم الخطابي في يوم من الأيام تحت ذرائع نيو-كولونيالية كـ "حقوق الأقليات" و "حق تقرير المصير".

ملاحظة أخيرة لا بد منها: إننا إذ نشير إلى تمسك الدولة المغربية بأراضيها المحتلة، ورفضها لسلخ الصحراء الغربية عنها، انطلاقاً من سعيها للتصدي لمحاولة إضعافها، بعد سلخ الكثير من الأراضي التابعة تاريخياً للمغرب عنها، فإن ذلك لا يجوز أن يفهم بأي شكل كموافقة أو تأييد لسياسات الدولة المغربية الداخلية أو الخارجية الأخرى، لا سيما التبعية للغرب والتطبيع مع العدو الصهيوني أو التحالف مع الأنظمة الرجعية العربية، أو الانصياع للمؤسسات الاقتصادية الدولية وما تفرضه من سياسات خصخصة وتجويع وإفقار في الداخل، إنما نؤكد على أن تمسك الدولة المغربية بهذه المناطق المحتلة يتقاطع مع مصلحة الأمة العربية، وكذلك رفضها لتفكيك المغرب، الذي ينبع من موقفنا الرفض لتفكيك أي قطر عربي من منطلقنا القومية الوحودية. ونؤكد أن هذه المعركة لا تخاض بجهود فطرية فحسب، إنما هي معركة كل الأمة العربية لتحرير أراضيها المحتلة ولتحقيق وحدتها الناجزة.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

الولايات المتحدة الأمريكية الممزقة بين أفلها وحجمها والانعكاسات دولياً وإقليمياً

إبراهيم علوش



انسحاب الولايات المتحدة التدريجي من الدول العربية والإسلامية لم يبدأ مع دونالد ترامب، بل بدأ مع سلفه باراك أوباما الذي انسحب من العراق عام 2011 وعقد اتفاقاً نووياً مع إيران ورفض تكرار تجربتي الغزو المباشر في العراق وأفغانستان في ليبيا وسورية مفضلاً الضربات الجوية ودعم الجماعات الإرهابية والتكفيرية. وكان الاستنزاف طويل المدى للولايات المتحدة في العراق أساساً، ثم في أفغانستان، وما أسفر عنه من صعود لقوى دولية وإقليمية غيرت معادلة الأحادية القطبية التي حاولت الولايات المتحدة فرضها بعد انقراط عقد الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية في بداية التسعينيات، قد مارست نوعاً من "كي الوعي" لدى الاستراتيجيين السياسيين والعسكريين في الولايات المتحدة. فاعتبر أوباما، ومن خلفه الدولة العميقة في الولايات المتحدة، أن الأولوية الأولى يجب أن تتركز على محاصرة الصعود الروسي، فيما اعتبر دونالد ترامب، بخلفيته الاقتصادية وحسه الانعزالي المناهض للعولمة، أن الأولوية الأولى يجب أن تكون محاصرة صعود التتين الصيني.

في الحالتين، نشأت اعتبارات استراتيجية أمريكية تقتضي التركيز على صعود روسيا أو الصين أو كليهما، بحسب

المدرسة الاستراتيجية، هو الأمر الذي اقتضى إعادة تركيز الموارد والأولويات بعيداً عن الأطراف باتجاه المراكز، وفي حالة ترامب الانعزالي، المدفوع بموجة شعبية مناهضة للبيرالية السياسية والاقتصادية في الداخل الأمريكي، فإن انسحابه من الأطراف اقترن بالانسحاب من مجموعة من الأطراف والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ في بداية عام 2017، وهي الاتفاقية التي اعتبرت إدارة أوباما أنها تركز على مركز الثقل الأمريكي شرقاً، والانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية مع كندا والمكسيك (نافتا) التي وقعت عام 1994 واستبدالها باتفاقية بديلة، هي "اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا"، تعتبر بنودها أكثر محاباة للصناعيين والمزارعين الأمريكيين على حساب نظرائهما في كندا والمكسيك، إلى جانب العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى التي كان يفترض بها أن تركز الحضور السياسي والرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة عالمياً وإقليمياً، لكن ترامب اعتبر ذلك كله نوعاً من الهراء المكلف الذي لا لزوم له مفضلاً التركيز على المصالح التجارية الضيقة والمباشرة للولايات المتحدة من منظور قومي انعزالي، وهو ما جعل الاستراتيجيين الأمريكيين في الدولة العميقة يشعرون أنهم يتعاملون مع صاحب قرار أرعن وجاهل سوف تودي سياساته بالمنزلة والحضور الدوليين للولايات المتحدة إلى الهاوية.

لكن من قبيل الأمانة والإنصاف يتوجب القول أن تراجع حضور الولايات المتحدة ووزنها في المشهد الدولي، وحاجتها لإعادة التركيز على الذات، لا يرتبط، كما قد يبدو للوهلة الأولى، بمزاجية ترامب أو خروجه اليومي عن تقاليد المؤسسة الرئاسية في الولايات المتحدة في إدارة مؤسسيه أو السياسة الخارجية أو علاقته مع وسائل الإعلام المعادية له بشدة، بل يرتبط بأزمة بنوية عمقتها حرب العراق أولاً ثم حرب أفغانستان. وتتجلى هذه الأزمة عسكرياً في أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على ممارسة احتلالات طويلة المدى لأراضٍ بعيدة، كما أن المجتمع والاقتصاد الأمريكيين باتا أقل تحملاً لفكرة شن حروب برية مكلفة بشرياً ومالياً، ناهيك عن أن صعود قوى دولية منافسة بات يفرض إعادة تركيز الموارد لمحاصرتها مباشرة، بالصواريخ والقواعد في أوروبا الشرقية مثلاً، أو بالقوة البحرية في بحر الصين الجنوبي وأستراليا.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

أضف إلى ذلك كله أن الدين العام الأمريكي في حزيران/ يونيو 2019 بلغ 16 ترليون و170 مليار دولار، تضاف إلى 5 ترليون و860 مليار دولار تدين بها الحكومة المركزية/ الفيدرالية لمؤسسات مثل صندوق الضمان الاجتماعي وصناديق التأمين الصحي وبنك التمويل الفدرالي، ليصل مجموع الدين العام إلى أكثر من 22 ترليون دولار. وفي كل عام تحدث مشادات حادة بين أطراف النظام الأمريكي حول إقرار الموازنة العامة تكاد تغلق الحكومة ومؤسساتها في بعض السنوات، وتقول صحيفة "نيويورك تايمز" في 25 تشرين أول / أكتوبر الجاري أن العجز السنوي للموازنة الحكومية الذي بلغ 984 مليار دولار في موازنة 2019 سوف يفيض عن ترليون دولار في العام 2020، والحبلى على الجرار.

معضلة الولايات المتحدة إذاً باتت شبيهة بمعضلة الاتحاد السوفياتي قبل انهياره، وهي أن قاعدتها الاقتصادية، أو قديمها إن شئت، لم يعودا يحملان أذرعها العسكرية، التي تتضمن فيما تتضمنه حوالي 1000 قاعدة عسكرية حول العالم، هي لزوم الحفاظ على "الإمبراطورية" وسطوتها، التي لا تبقى الولايات المتحدة "إمبراطورية" من دونها، ناهيك على المساعدات والمنح والبرامج المخصصة لاستمالة دول وقوى وشرائح اجتماعية وشخصيات مختلفة حول العالم في سياق إدارة السياسة الخارجية الأمريكية، لكن ترامب من منظوره التجاري الضيق يرى في ذلك هدراً كبيراً لا بد من إيقافه عند حدوده.

الطلب العالمي على الدولار، الذي يتيح للولايات المتحدة أن تستهلك أكثر بكثير مما تنتج، بات مهدداً مع سعي روسيا والصين لعقد اتفاقيات تبادل تجاري وإستثماري مع دول مختلفة بالعملات المحلية واستبدال احتياطيتهما الدولارية تدريجياً بالذهب وغيره (ونقول تدريجياً بالضرورة لأن إلقاء الصين مثلاً حتى بخمسة بالمئة مما تمتلكه من دولارات في سوق القطع الأجنبي مرة واحدة سوف يدفع بسعر صرف الدولار للهبوط بشدة مما يدمر قيمة ترليوناتها من الدولارات التي تحتفظ بها!). فالحفاظ على مستوى الطلب العالمي على الدولار كعملة لشراء وبيع السلع الرئيسية بين دول العالم، مثل النفط والغاز والذهب والفضة والنحاس والذرة والقمح والماشية والبن والكافور والسكر والقطن وغيرها كثير، يزيد من الطلب العالمي على الدولار الأمريكي، ويتيح للولايات المتحدة أن تستورد وتستهلك أكثر بكثير مما تنتج وتصدر من دون أن يتأثر سعر دولارها أو اقتصادها، وكذلك الطلب على الدولار كعملة صعبة في البنوك المركزية حول العالم، وكملة لإصدار الديون وتسويتها دولياً.

الحلقة الخبيثة إذاً هي أن السطوة العسكرية والسياسية الأمريكية حول العالم ضرورية للحفاظ على سطوة الولايات المتحدة الاقتصادية، فالإقتصاد الأمريكي عام 2017 بلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكن تلك النسبة كانت 40% عام 1960، وإذا قيّم الإقتصاد الأمريكي بالنسبة للإقتصاد العالمي بمعادل القوة الشرائية، أي بما يشتريه اليونان أو الروبية الهندية في الصين أو الهند وليس خارجهما مثلاً، فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي تنخفض إلى 15% عام 2019.

المعنى هو أن الولايات المتحدة كإقتصاد هي في حالة أفول، وهي لا تزال قوة عظمى، باقتصادها وقوتها العسكرية وتأثيرها الثقافي والسياسي، ولكنها قوة عظمى دخلت شمسها في مرحلة الغروب، فمن المبكر القول أنها ستنتهي، ومن المتأخر القول أنها لا تزال الرقم واحد في العالم، فما لا شك فيه أننا دخلنا في عصر تعدد الأقطاب، ولو قسنا هذا الأمر بمقاييس العلوم والتكنولوجيا وحدها، تسجيل براءات الاختراع في العالم مثلاً، سنجد بحسب تقرير لمنظمة حقوق الملكية الفكرية العالمية (الويبو)، كما نشر على موقعها في 19 تشرين أول/ أكتوبر الجاري، أن الصين تصدرت المشهد عام 2018، بأكثر من مليون ونصف المليون طلب لتسجيل براءات اختراع، بما يمثل أقل بقليل من نصف طلبات تسجيل براءات الاختراع عالمياً البالغة 3 مليون و100 ألف عام 2018. وقد حلت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عام 2018 بما يبلغ حوالي 600 ألف طلب لتسجيل براءات اختراع، تليها اليابان بأكثر من 300 ألف طلب، تليها كوريا الجنوبية بأكثر من 200 ألف، تليها الدول الأوروبية مجتمعة بحوالي 175 ألف طلب (بهذا الترتيب: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، هولندا، السويد، سويسرا، إيطاليا، إلخ...)، أما الهند فقدت في العام 2018 أكثر من 50 ألف طلب لتسجيل براءات اختراع، أما روسيا فحوالي 38 ألفاً، أما كندا فأكثر من 36 ألفاً، أما أستراليا فحوالي 30 ألفاً.

العبرة هي أن مركز النقل العالمي، في الإقتصاد (انظر مقالتي "اتجاهات النمو في الإقتصاد العالمي اليوم" في طلقة تنوير 54)، وفي العلوم والتكنولوجيا، راح يميل عالمياً باتجاه شرق الكرة الأرضية وجنوبها، فلماذا لا يميل الميزان العسكري والسياسي بالاتجاه ذاته؟



العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

مزاجية ترامب وأسلوبه غريب الأطوار هو انعكاس لعدم الاستقرار الذي انتاب الإمبراطورية الأمريكية، وليست السياسة الأمريكية انعكاساً لمزاجية ترامب إلا بطريقة إخراجها، أما الجوهر فهو التناقض الناشئ، ضمن النظام الأمريكي، بين قوة اقتصادية وتكنولوجية في طور الأفول، وبين قوة سياسية وعسكرية بنيت لكي تكون قاعدة إمبراطورية عالمية لم يعد الاقتصاد أو المجتمع الأمريكي بقادر على حملها. ومن أجل حل هذا التناقض، وجد استراتيجيو الولايات المتحدة أنفسهم أمام ثلاثة خيارات:

(1) ممارسة الغزو والقوة العارضة والضربة الاستباقية للمحافظة على التفوق الدائم perpetual preeminence، وهي العقيدة الاستراتيجية التي تبنتها إدارة بوش الابن، وقد أدخلت الولايات المتحدة في مأزق كبير، وتقول وزارة الدفاع الأمريكية أن الكلفة المباشرة لحرب العراق بلغت 800 مليار دولار، ويقول مكتب الموازنة التابع للكونغرس الأمريكي أن كلفة حرب العراق المباشرة وغير المباشرة، ومنها الفوائد على القروض المسحوبة لخوضها وتكلفة معالجة الجرحى والمعوقين إلخ...، بلغت حوالي 2 ترليون دولار، ويقول جوزيف ستيغلتز، الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، في كتاب بالاشتراك مع الدكتورة ليندا بيلمز من جامعة هارفرد، أن كلفة حرب العراق المباشرة وغير المباشرة، القصيرة وطويلة المدى، بلغت 3 ترليون دولار، فلا غرو أن المقاومة العراقية غيرت وجه العالم، ووضعت الأساس المادي لتقويض الإمبراطورية الأمريكية، لصعود القوى الدولية والإقليمية المنفلتة من هيمنة الولايات المتحدة.

(2) التوقع وإعادة بناء الدولة الأمريكية واستراتيجيتها وسياساتها وقوتها العسكرية على أساس حمائي وقومي مغلق، والتعامل مع العالم الخارجي بطريقة الكابوي الذي لا يكثرث به ما دام لا يؤثر عليه وعلى مصالحه مباشرة، ولا يقترب من حدود الولايات المتحدة، وهو التوجه الذي يؤديه عشرات الملايين من أنصار ترامب، لا سيما من العمال البيض غير المهرة، الذين يحقدون على العولمة والسلعة الرخيصة التي أغلقت المصانع الأمريكية ودفعتها للانتقال للخارج، وعلى المهاجرين الذين ينافسونهم في سوق العمل، وعلى رسالة "التعددية الثقافية" التي تحملها العولمة والتي يرونها تهدد هويتهم القومية الأمريكية والعرقية البيضاء والدينية البروتستانتية، وهذا الخيار هو الخيار الذي يميل إليه ترامب، ومن هنا فكرة الجدار مع المكسيك مثلاً، والجدران الحمائية في التجارة العالمية، والجدران من كل الأنواع.

(3) الخيار الذي مالت إليه إدارة أوباما، والتي ما زالت تميل إليه الدولة العميقة في الولايات المتحدة، وهو إعادة هيكلة القوات الأمريكية بما يتيح التدخل الجوي، والعمليات الخاصة، والتدخل السريع، والأغتيالات الموجهة من بعيد بطائرات من دون طيار، من دون الالتزام بغزوات عسكرية واسعة أو احتلالات طويلة المدى، على غرار العدوان الجوي على ليبيا، بالإضافة إلى إعادة صياغة التدخل الأمريكي عبر القوة الناعمة، أي حروب الجيل الرابع، أي الحروب بالوكالة، أو الحروب الهجينة، لدفع الخصوم والدول المركزية لتدمير ذاتها بذاتها في أتون الصراعات الداخلية، على غرار ما يسمى "الربيع العربي" وما جرى في سورية منذ عام 2011، ومحاولة توظيف أي حراك مشروع وتجييره في مسارات تخدم مصالح الولايات المتحدة، وتتضمن هذه الاستراتيجية توظيف وزن الولايات المتحدة الاقتصادي، وهيمنة الدولار العالمية، وهيمنة الغرب على النظام المصرفي الدولي وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، في محاصرة الدول المستقلة والكيانات غير الدولتية، مثل حركات المقاومة، التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، وهذه الاستراتيجية تتطلب انخراطاً سياسياً وأمناً ودبلوماسياً في شؤون العالم، كما أنها تتطلب علاقات تحالفية دولية وإقليمية من أجل شق صفوف الخصوم، مما يعني تقديم تنازلات ما، أكثر بكثير مما تستسيغه جماعة ترامب.

المشكلة، في جميع الأحوال، إذا استثنينا الاستراتيجية الأولى القائمة على الغزو الواسع، والاحتلالات طويلة المدى، تظل أن قدرة الولايات المتحدة واستعدادها لشن الحروب المباشرة وخوض الصراعات العسكرية تقلص كثيراً، وأن ثمة بدائل بدأت تظهر على الساحة الدولية مثل روسيا والصين، وهذا يعني حيزاً أكبر للاعبين الإقليميين من كل الأنواع للثقل من الظل الإمبراطوري الأمريكي. فمن جهة، هناك الدول ذات النزعة المستقلة عن الإمبريالية، من إيران لكوريا الديموقراطية إلى فنزويلا إلى سورية، ومن جهة أخرى، هناك الدول ذات الأنظمة التابعة للإمبريالية، مثل تركيا ومصر والمكسيك وكوريا الجنوبية، التي بدأت تقيم علاقات مع خصوم الولايات المتحدة ومناقسيها بما لم يكن متاحاً في زمن هيمنتها على المشهد الدولي بعد انحلال الاتحاد السوفياتي، أو حتى في زمن ثنائية القطبية، فراحت تشتري الأسلحة بالمليارات من روسيا، كما فعلت تركيا ومصر، وتعددت اتفاقات مثل اتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والصين التي وقعت في 20 كانون أول/ديسمبر 2015، أو تصطدم مع إدارة ترامب مباشرة بشأن سياساته إزاءها مثل المكسيك.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

ثمة حدوداً لتقلت الولاة الإقليمية عن المركز الإمبريالي بالطبع، وهي مدى استعداد المركز لمعاقتهم، ففي حالة تركيا، تنسحب الولايات المتحدة من شمال سورية، فيعطي ذلك إشارة لأردوغان بالتقدم، فيجن جنون الدولة العميقة الأمريكية، وتفرض عقوبات اقتصادية على تركيا التي لا يزال اقتصادها مرتبطاً بالغرب أكثر بكثير من ارتباطه بروسيا والصين وإيران، وفي الآن عينه تدفع الدولة العميقة في الولايات المتحدة باتجاه إعادة فرض السيطرة الأمريكية على حقول النفط والغاز شرق سورية وشمالها لكي لا تعود ليد الدولة السورية.

المشهد الجديد أكثر تعقيداً، إذ لم تعد فيه خيوط الصراعات والتناقضات واضحة كما كانت من قبل، بين معسكرين شرقي وغربي وحلفائهما، أو بين المركز الإمبريالي والدول المستقلة فحسب، بل بات من الضروري أخذ كل التناقضات الإقليمية المرتبطة بأي صراع بعين الاعتبار، بمقدار ما باتت المراكز الإقليمية تمتلك حيزاً لإسقاط نفوذها وفرض تأثيرها، وهو ما يتطلب رؤى أوسع وأكثر إحاطة وشمولاً في التحليل السياسي. مثلاً، روسيا وإيران حليفان، لكنهما لا يتفقان في الموقف من العدو الصهيوني مثلاً، أو حتى في اليمن، ولذلك يجب أن يؤخذ ذلك وأثره على مجرى الأحداث وسلوك اللاعبين المؤثرين بعين الاعتبار؛ كذلك الولايات المتحدة ومصر يفترض أنهما حليفان، ولكن ما يجري فيما يسمى "سد النهضة"، ومحاولة خنق مصر مائياً وكهربائياً، وما يمثله ذلك من خطر وجودي على مصر، وبالتالي فالمنطقي أن ذلك سيدفع مصر للبحث عن تحالفات جديدة تحميها إن لم ترغب أن تصبح مستعبدة عند الكيان الصهيوني الذي يدير لعبة "سد النهضة"، ويحميها بمنظومة صواريخ، إلخ...

صناعة الماضي وتخيله كمعزز تاريخي وثقافي للهويات المتخيلة: تسليع التراث والهوية/ الجزء الثالث

فارس سعادة

يرتبط الحاضر بالماضي بصورة قوية داخل لاوعي الفرد في أغلب لحظات حياته اليومية، وتنعكس على هويته الشخصية أو لنقل أنها تنعكس على "هويته" المختلفة دوماً، فالفرد يمتلك عدة هويات تميزه عن الآخرين مثل هويته المهنية أو العلمية أو الأيديولوجية والجنسية وأهمها هويته القومية، فلا يمكن لذلك فصل الماضي عن الفرد وبالتالي عن المجتمع.

وعادةً ما كانت الدول القديمة منها والحديثة، في الماضي وفي الحاضر، تستخدم جزئيات معينة من اللحظات التاريخية، وتربطها بالحاضر لتبرير فعل معين من قبل السلطة المسيطرة على الدولة أو لقبولية الجماهير نحو اتجاه معين أو لتحشيد الرأي، أو حتى لبناء أمة قومية كما حصل في فرنسا في عهد نابليون الثالث حينما أعاد أمجاد حصون نابليون وركز على ترميمها وترميم كل ما يخص الفرنسيين، وعمم الألهجة الباريسية... إلخ، وربما تكون مثل تلك اللحظات التاريخية أحداثاً تاريخية قومية عامة تمس كل الأمة أو حتى الماضي المنتج طبقياً، أي الذي يخص طبقة حاكمة معينة مثلاً أو عائلة ملكية معينة، ويمكن أيضاً أن تخفي وتهمش هذه الدول أحداثاً تاريخية معينة لصالح أخرى، فما هو التاريخ العربي-الإسلامي مثلاً، أهو أموي أم عباسي أعجمي أم عربي الكتابة والنصوص، والسؤال الأهم... هل التاريخ الذي نعرفه نحن العرب أو هم العجم عنا هو تاريخنا الحقيقي أم لا؟

وقد ذكر في الجزء الأول من هذه المقالة أن معرفة حقيقة الماضي أمرٌ ليس بالهين، ولربما يكون علم الآثار الأقدم على كشف حقيقة الماضي على جدليته الكبيرة، وذكر أيضاً في الجزء الثاني من هذه المقالة أن تدخل الدين وعولمة الماضي والسيطرة المعرفية للغرب على كافة العلوم تقريباً أنتجت هيمنة ثقافية على الماضي، وبالتالي كانت السرديات الغربية للتاريخ الشرقي عامةً والعربي تحديداً هي السرديات المهيمنة، ولا ننكر وجود استثناءات جسدها بعض المفكرين الغربيين ومن أهمهم روجيه غارودي وغيره كثر من المؤرخين وعلماء الآثار الغربيين الذين رفضوا السرديات الغربية، إلا أن عموم التاريخ المعروف حديثاً حول ماضي الحضارات القديمة في جميع أنحاء العالم، وتحديداً التاريخ الأكاديمي والمنهجي هو تاريخ غربي، أي أنه مكتوب بحسب وجهة النظر الغربية حول تلك الحضارات.

وبالنظر إلى طريقة إدارة الإمبريالية للصراعات والنزاعات حول العالم عبر أساليب وأدوات مختلفة، ناعمة أو عسكرية، تزداد الأمور وضوحاً حول كيفية سير الأمور في دول «العالم الثالث» المستقلة منها والتابعة المناهضة للإمبريالية أو



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

التابعة، النائية جغرافياً عن الصراعات الجغرافية-السياسية أو تلك التي تقع في بؤرتها على المركز أو على الأطراف، إذ أن الإمبريالية عملت على تسليع الشعوب بشتى الطرق وحتى تسليع دولهم بالدولار والنفط والغاز وطرق المواصلات، وهنا ما يهمننا أنها سلّعت الماضي عبر التراث، وبالتالي أصبحت الهوية سلعة اقتصادية-سياسية، ولكن كيف يتم تسليع الهوية بحيث لا تدرك هذه الشعوب ذلك، بل وتعمل على زيادة سعر تراثها وماضيها؟

لقد كانت العولمة والثورة التكنولوجية وثورة المواصلات الحديثة أحد أهم الأدوات التي سهلت مهمة الإمبريالية في السيطرة على ماضي هذه الشعوب والأمم وبيع ماضيها للمتعة والتنوع ونشر الثقافات والسياحة الثقافية، فنشأت جميعات الحفاظ على التراث العالمي والثقافات المحلية أو "الأقليات"، وسريعاً أصبحت بعض هذه الثقافات سلعة سياحية مثيرة لاهتمام الأفراد الغربيين، بل وجزءاً من ثقافتهم وماضيهم المسيحي والإنساني.

تشويه أو طمس الماضي لصالح النظرة الغربية للتاريخ البشري ساهمت في خلق وتخيل الكثير مما يسمى "أقليات عرقية"، أو حتى ثقافية في العالم ومنها الأكراد والأمازيغ

والسريان والآراميون وغيرهم من متخيلات العقل الغربي، وهذا الاختلاف الثقافي الذي تحول لاختلاف عرقي، ومن ثم إلى تناقض سياسي أنتج العديد من الصراعات المختلفة في الوطن العربي، ومن ثم تحول إلى شوكة تموضعت في كل جغرافيا الأقطار العربية المركزية منها والمتخيلة، فتحول الأكراد مثلاً إلى سلعة بيد الولايات المتحدة الأمريكية وورقة تلعب فيها متى شاءت ضد العراق وسورية وحتى تركيا وإيران، وأصبحت صناعة الماضي والتراث الكردي هم أكثر من علماء الآثار الغربيين والأكراد، وأصبح ما يسمى "ميتاني" ماضيهم العرقي الإمبراطوري في بلاد ما بين النهرين، وهنا ربط الماضي بالحاضر لإعطاء السعر الثقافي والتاريخي للکرد كعرق وقومية منفصلة بحد ذاتها في المنطقة.

للتوضيح أكثر، أصبحت أي "أقلية" تم تخيلها من قبل العقل الغربي، ومن ثم تبنتها الإمبريالية كقضية تستخدمها لمصالحها الذاتية، تمتلك وجوداً في الماضي كيفما شاء العقل الغربي، ولتوضيح الأمور أكثر، تم تخيل "ماضي" الكيان الصهيوني وخلق ماضيها الخاص به المتأصل بأرض فلسطين المرسمة بريطانياً في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر بحسب العقل الغربي وبأبحاثه، أي أن القرار الإمبريالي والكولونيالي ببناء أمة ودولة ما تسبقه دوماً صناعة ماضي هذه الدولة أو الجماعة السكانية وذلك بأدوات علمية منهجية مفبركة بحنكة وصبر.

أما ما يحدث للقوميات الراسخة تاريخياً كالأمة العربية وغيرها من الأمم العريقة، فهو إما تسليع تراثهم عبر السياحة العالمية، وتحويلهم إلى متاحف ومعروضات تراثية صامتة، أو سرقة أهم ما يتكلم عنهم في الماضي بشكل حقيقي كالنقوش والكتابات والتحف الفنية القديمة، ووضعها داخل المتاحف الغربية لكي تصبح دليلاً على هيمنة غربية ثقافية ومعرفية من جهة، وعلى عراقية هذه الأمم التي أنتجت هذه التحف العظيمة إنما هي عريقة وقديمة إلا أنها ثابتة وعالقة بالماضي لم تتقدم إلى الأمام كما حدث في الغرب، كيف؟

في مقابل المتاحف الغربية التي تحتوي على التحف والنقوش المسروقة من الأراضي العربية وغيرها من أراضي الشعوب والأمم التي تعرضت للهيمنة والاحتلال الكولونيالي الغربي، نرى المتاحف الحية التي تعكس الحياة التي يتخيلها العقل الغربي حول الشرق كما في البتراء الأردنية أو تدمر السورية مثلاً، فهي إما إنها تعكس التأثير بالحضارة الكلاسيكية الغربية "اليونانية والرومانية"، أو أنها تعكس حياة البدو والترحال ببيتنها الصحراوية الصعبة من خلال البدو المنتشرين كباة لتراثهم العريق للسياح الغربيين، متملقين لهم متحدثين بلسانهم الغربي لبيع سلعهم التراثية، أو



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

متوحشين مدمرين لهذه الحضارة القديمة كما في بعض المناطق السورية التي تعرضت لإرهاب داعش وغيرها من عصابات تركيا، فأصبحت المسروقات داخل المتاحف الغربية مثلاً واضحاً على أن الحفاظ على هذه الآثار لا يتم إلا "بحفظها" من قبل الدول الغربية!

وهكذا يصبح التضرر والتمدد المستدام لا يصلح إلا في الغرب أو في ظلّه، ولا يمكن لأي حضارة أخرى الاستمرار إلا في أن تكون غربية كما روما واليونان، أو محمية من الغرب، وهو ما يخلق مركزية غربية للحضارة لا يمكن الانفصال عنها إلا بمقدار ما يريد الغرب، ورؤية مركزية للحياة تعشعش في العقل الغربي حتى في أدق الأمور المعرفية ألا وهي التراث الذي يشكل أساساً في بناء الهوية الثقافية والقومية لكل أمم العالم.

الخلاصة هنا أن الغرب، حتى على هذا الصعيد، لا ينقل التراث العربي (أو غيره من تراث الشعوب المستعمرة) نقلاً أميناً، فهو لا يصنّفه كتراثٍ عربيٍّ بجميع الأحوال، بل يحوله إلى عشرات الحضارات المتناثرة التي تبدو كأنها لا يربطها رابط، فيقوم باختراع حضارات بابلية أو آشورية، نسبة إلى مواقع جغرافية، هي في الواقع حضارة واحدة عربية أكادية، وكذلك يقوم باختراع حضارات كنعانية وعمورية وأرامية وإيبلاوية وأوغاريّية وفينيقية إلخ... هي في الواقع شيء واحد، فحتى هذه السردية تخدم مشروع التفكير المعاصر، تماماً كما يخدم اختراع سردية تراثية "ميتانية" أو "إسرائيلية" مشروع تأسيس الكيانات المفبركة في الوطن العربي، وصولاً إلى تكريس مفهوم "الشرق أوسطية" (القائم على خليط غير متجانس يقع بالضبط في متوسط الشرق بالنسبة للمركز الغربي) الذي ينتج تجزئة واحتلالات، إنما نقل ذلك إلى حيز التراث يتطلب تجزئة تراثنا ذاته واحتلاله.

الصفحة الثقافية: الدراما التركية كمشروع سياسي

طالب جميل

في العام 1961، أي بعد نحو أربع سنوات فقط من الأزمة التركية-السورية في آب 1957، والتي هدّدت فيها تركيا باجتياح سورية عسكرياً، كتب الشاعر المصري صلاح جاهين قصيدة بعنوان (تركي بجم) ثم تحولت هذه القصيدة إلى أغنية من تلحين وغناء سيد مكاوي، حيث قصد بها جاهين السخرية من الأتراك والتأكيد على بقظة العرب تجاه المؤامرات التركية ضدهم خلال خمسينيات القرن العشرين، وحينها قال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر: لو تحرك جندي واحد سنعتبر ذلك اعتداءً على مصر.

ما يحدث هذه الأيام هو عكس ذلك تماماً، فقد أصبحت تركيا ومنتجاتها حاضرةً وبقوة عسكرية وسياسياً وثقافياً واقتصادياً في الوطن العربي ومُرحّباً بها بشكل غير مسبوق وصارت تدخل إلى كل بيت عربي بعد أن اجتاحت الفضائيات العربية الأعمال الدرامية التركية المدبجة في السنوات الأخيرة التي لاقت رواجاً كبيراً لدى فئة لا بأس بها من الجمهور العربي وفي مختلف الأقطار العربية، وتسابقت أغلب المحطات لشراء وعرض مثل تلك النوعية من الأعمال التي أصبحت تتفوق على كثير من الأعمال الدرامية العربية بنسب المشاهدة والاهتمام والمتابعة، وأصبحت القاعدة هي قيام تلك المحطات ببث الأعمال التركية والاستثناء بث الأعمال العربية.

(إكليل الورد، سنوات الضياع، نور، وادي الذئاب، حريم السلطان، عاصي، العشق الممنوع، ما ذنب فاطمة، ميرنا وخليل، أرض العثمانيين، قيامة أرطغرل) وغيرها الكثير هي نماذج لمسلسلات تركية دبلجت للغة العربية وعُرضت عبر حلقات طويلة على المحطات والفضائيات العربية وحققَت نجاحاً كبيراً و جماهيرية قلّ نظيرها.

بعض تلك الأعمال تناولت قصص حب وعلاقات رومانسية جريئة ومشاكل تربوية واجتماعية لمجتمع لا ينتمي للقيم والمبادئ والعادات والتقاليد العربية، أما البعض الآخر فكان يحمل طابعاً تاريخياً يركز على حكايات لشخصيات حقيقية ووهمية ومعارك واحداث من التاريخ العثماني، وتحمل في طياتها أحياناً بعض الإسقاطات المقصودة على الواقع السياسي الحالي في الوطن العربي والعالم.



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

بعد وصول أردوغان إلى السلطة في تركيا، ولكونه صاحب مشروع إقليمي توسعي كان يعلم أنه ليس باستطاعته تحقيق كل شيء عسكرياً، لذلك بدأ ببناء القوة الناعمة التركية التي تمكنه من التغلغل واختراق الشعوب الأخرى ثقافياً، فالأمر مخطط له لتحسين صورة تركيا بين شعوب المنطقة بالدرجة الأولى وتغيير الهوية الثقافية لتلك الشعوب واستدراج الشعب العربي لتأييد سياساتها الاستعمارية ومطامعها في المنطقة وذلك من خلال توظيف الدراما التركية في الوطن العربي بما يخدم السياسة التوسعية التركية.

تحولت كثيرٌ من الفضائيات العربية، تحت مثل ذلك التأثير، إلى سوق دائمٍ للمسلسلات التركية التي حققت نجاحات كبيرة وأصبحت مادة مرغوبة لتلك القنوات، ويمكن تلخيص أهم أسباب نجاح وانتشار الأعمال الدرامية التركية المدبلجة وانجذاب الجمهور العربي لها بما يلي:-

1. الأفكار والقضايا المطروحة فيها وطرق المعالجة الفنية وفنون وتقنيات التصوير والإخراج، خاصة فيما يخص الدراما التاريخية والملحمية التي صورت فترات خضوع معظم الأقطار العربية للإمبراطورية العثمانية، وظهر من خلالها أبطال هذه الأعمال بأنهم مسلمون مخلصون لدينهم ويحاربون من أجله.
2. تصوير المشاهد في أماكن طبيعية خلابة مثل الغابات والبحار وفي الثلوج، وإظهار المناظر السياحية، وبين المساجد التاريخية والحانات والمدن الجميلة والقرى ذات الطبيعة الخلابة، وهو ما تفتقده معظم الأقطار العربية.
3. استخدام الديكورات الجميلة والبيوت ذات الطابع الأرسقراطي والقصور والملابس الأنيقة التي تواكب أحدث الموضات.
4. الجرأة في تناول القصص الرومانسية من خلال دمج الواقع بالخيال بشكل مشوق، وتجاوز كثير من الخطوط الحمر والمحرمات الموجودة لدى المشاهد العربي.
5. استخدام الموسيقى التصويرية ذات الطابع الرومانسي والحزين مع المشاهد الرومانسية الحساسة لزيادة التأثير والتعلق بالمشهد.
6. إظهار شخصية المسلم التركي كنموذج للمسلم العصري الذي يُحتذى به والذي يدمج مبادئه الإسلامية مع الحياة العصرية وينتمي لقوميته التركية.
7. اللعب على وتر الأبعاد النفسية وبعض الأفكار مثل التحرر بالطابع الإباحي والاحتياجات العاطفية والجنسية المفقودة لدى المواطن العربي، وإظهار الجانب الرومانسي والعاطفي في حياة الزوجين بشكل مثالي أقرب للخيال.
8. دبلجة هذه الأعمال باللهجة السورية المحكية وهي لهجة محببة لدى الجمهور العربي، لأنها اللهجة التي قُدمت الأعمال الدرامية السورية الناجحة من خلالها.

لكن انتشار الدراما التركية المدبلجة في الوطن العربي ترك الكثير من الآثار السلبية وأدى إلى حدوث كثير من الأزمات مثل زيادة المشاكل الاجتماعية داخل المجتمع العربي نتيجة التأثير ببعض المظاهر والسلوكيات التي لا تمت لثقافتنا العربية بأي صلة خصوصاً ما يتعلق ببعض مظاهر التحرر والإباحية والعلاقات غير الشرعية والخيانة، كما أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على الأعمال الدرامية العربية وتأثر هذه الصناعة بشكل كبير خاصة الدراما (المصرية، السورية، والخليجية).

بالمقابل استفادت تركيا بشكل كبير حيث أدى ذلك إلى انتعاش صادراتها من الملابس والإكسسوارات إلى الوطن العربي على حساب المنتجات العربية حيث ساهمت الدراما التركية في تسويق كثير من



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

المنتجات مثل الملابس والأثاث وصارت موضة الملابس (الشرعية) التركية مطلوبة في الوطن العربي، وعلى الجانب السياحي لوحظت زيادة أعداد السائحين إلى تركيا بشكل كبير على حساب السياحة المحلية العربية، مما انعكس بشكل إيجابي جداً على الاقتصاد التركي.

أما الأثر الأكبر والأهم والأخطر الذي تركته مثل هذه الأعمال على المواطن العربي فهو أنها استطاعت أن تزيد من قبول المواطن العربي للمشروع التركي في المنطقة ومن رفع شعبية أردوغان وحزبه الحاكم بشكل غير مسبوق لدى الجمهور العربي، وأصبح ينظر لتركيا بأنها دولة قوية صاحبة مشروع إسلامي حضاري هدفه الدفاع عن الأمة (الإسلامية) وقضاياها يستند إلى إرث الخلافة العثمانية، وقد ساهمت جماعة الإخوان المسلمين في مختلف الأقطار العربية ومن يدور في فلكهم في تبني مثل هذه الأفكار وتداولها وتسويقها بشكل كبير.

إن الأحداث السياسية التي تجري في المنطقة تؤكد بشكل قاطع أن تركيا كدولة مؤثرة في المنطقة ما زالت تحلم باستعادة مجدها العثماني بعدة أشكال، وأن مطامعها في المنطقة لم تتوقف عند لواء الإسكندرون أو بعض المناطق التي تحتلها من الأراضي العربية، بل تطمح لأبعد ذلك بكثير لذلك فهي تستخدم كافة أساليبها لاختراق المنطقة ومحاولة التغلغل فيها قدر الإمكان وبعده أشكال ومنها نشر الأعمال الفنية الدرامية كعامل مساعد في خدمة مشروعها التوسعي.

وأخيراً هناك قول منسوب للكاتب الفرنسي فكتور هيغو يقول فيه (العثمانيون مرّوا من هنا... كل شيء خراب)، ولأن الدولة التركية بشكلها الحالي هي وريثة الخلافة العثمانية التي لم تجلب للعرب إلا الخراب والدمار، فهي المسؤولة عن قرون من التجمد الحضاري التي مرت بها الأمة العربية، وهي كانت وما زالت من أكبر الداعمين لوجود وبقاء الكيان الصهيوني، ففي عهد سلطانهم عبد الحميد بدأت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وسمح ببناء المستعمرات اليهودية وسمح لليهود بتملك الأراضي في فلسطين، وخلال فترة الخلافة لم يجن العرب إلا التخلف والضعف والضياع، ومهما حاولت بمختلف الوسائل تسويق نفسها على أنها دولة محبة للعرب وقريبة منهم فإنها لن تنجح لأنها تحارب العرب من منطلق قومي وتسعى لفرض سيطرتها عليهم بشكل أو بآخر، والمجازر التي ارتكبتها بحق العرب والأراضي العربية التي لا زالت تحتلها حتى اليوم خير دليل على ذلك، لذلك يجب الحذر مما تقوم بترويجه عبر الأعمال الفنية التي تقدمها ومن الرسائل التي تمرر من خلالها للشعوب الأخرى.



قصيدة العدد: التراب المقدس/ محمد الفيتوري*

وسيد الآن رأسك
فوق التراب المقدس
واركع طويلاً لدى حافة النهر
ثمّة من سكنت روحه شجر النيل
أو دخلت في الدجى الأبنوسي
أو خبأت ذاتها في نقوش التضاريس
ثمّة من لامست شفناه
القرابين قبلك
مملكة الزرقة الوثنية...
قبلك
عاصفة اللحظات البطيئة...
قبلك
طقس الوجوه المدلاة في مهرجان المشانق
قبلك
يا أيها الطيف منفلتاً من عصور الرتابة والمسح
ماذا وراءك
في كتب الرمل؟
ماذا أمامك؟
في كتب الغيم
إلا الشمس التي هبطت في المحيطات
والكائنات التي انحدرت في الظلام
وامتلاؤك بالدمع
حتى تراكمت تحت تراب الكلام

وسيد الآن رأسك
متعباً هذه الرأس
متعباً
مثلما اضطربت نجمة في مداراتها
أمس قد مرّ طاغية من هنا
نافحاً بوقه تحت أقواسها
وانتهى حيث مرّ
كان سقّف رصاص ثقيلاً



كانَ الدمامةَ في الكون
والجوعَ في الأرض
والقهرَ في الناس
قد مرَّ طاغيةً من هنا ذاتَ ليلٍ
أتى فوق دبابه
وتسلَّق مجدا
وحاصر شعبا
غاصَ في جسيمه
ثم هامَ بعيدا
ونصَّبَ من نفسه للفجيعةَ ربًّا

وسدَّ الآنَ رأسك
غيِّمِ الحقيقةَ دربُ ضيائك
رجعُ الترانيمِ نبغُ بكائك
يا جرسَ الصدقاتِ البعيدة
في حفلةِ النوء
يشتاقُك الحرسُ الواقفون
بأسيافهم وبيارقهم
فوق سورِ المدينة
والقبةَ المستديرةَ في ساحةِ الشمس
والغيمةَ الذهبيةَ
سابحةً في الشتاءِ الرمادي
والأفقُ الأرجوانيُّ والأرصفةُ
ورؤوسُ ملوكٍ مرصعةً بالأساطير
والشعرُ
والعاصفةُ
أمسَ جئتَ غريبا
وأمسَ مضيتَ غريبا
وها أنتَ ذا حيثُما أنتَ
تأتي غريبا
وتمضي غريبا
تحرقُ فيك وجوهُ الدخان
وتدنو قليلا..
وتنأى قليلا



العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد



وتهوى البروقُ عليكِ
وتجمدُ في فجواتِ القناعِ يداكِ
وتسألُ طاحونةُ الريحِ عنكِ
كأنكِ لم تكُ يوماً هناكِ
كأنْ لم تكن قطُ يوماً هناكِ

وسد الآن رأسك
في البدء كان السكونُ الجليلُ
وفي الغدِ كان اشتعالكُ
وسد الآن رأسك
كان احتجابكُ
كان غيابكُ
كان اكتمالكُ

وسد الآن رأسك
هذا هو النهجُ تغزلهُ مرتين
وتنفضهُ مرتين
وهذا العذابُ
العذابُ جمالكُ

*قصيدة "التراب المقدس"، من منشورات الخرطوم 1987، لشاعر إفريقيا والعروبة، الشاعر العربي السوداني (محمد الفيتوري).



لائحة القومي العربي

العدد رقم (66) صدر في 1 تشرين الثاني عام 2019 للميلاد

رسم العدد

في وطن تنهشه الذئاب الإمبريالية، لا بديل عن الوحدة المركزية

في وطن تنهشه ذئاب الامبريالية



لا بديل عن الوحدة المركزية

انتهى العدد